



**اللجنة التونسية للتحليل الماليّة**  
**Commission Tunisienne des Analyses Financières**  
**Tunisian Financial Analysis Committee**

تونس، في 11 ماي 2020

## بلاغ

صادقت المفوضية الأوروبية، بتاريخ 2020/05/07 على مشروع القرار الأوروبي المنقح للقرار الأوروبي عدد 2016/1675 والذي تمّ بموجبه بتاريخ 13 ديسمبر 2017، إدراج تونس ضمن قائمة الدول التي تعاني منظوماتها من نقائص استراتيجية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويقضي هذا القرار الجديد بشطب تونس من قائمة الدول التي تشكو منظوماتها من نقائص استراتيجية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقا للمعايير المشار إليها بالفصل 9 للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تحت عدد 2015/849. وقد تمّت المصادقة على قرار الشطب هذا أخذا في الاعتبار التطورات الحاصلة على المستوى الدولي منذ سنة 2018.

و بذلك يكون خروج تونس من قائمة الدول الخاضعة لمتابعة مجموعة العمل المالي (GAFI) في شهر أكتوبر 2019 و من قائمة الدول عالية المخاطر للاتحاد الأوروبي شاهدا على مدى امتثال و فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي لم تعد تشكو من أية أوجه قصور استراتيجية ولا تشكل أي تهديد على النظام المالي الأوروبي والدولي.

يشار أنّ قرار الشطب سيكون ساري المفعول بداية من اليوم الحادي والعشرين من نشر القرار الأوروبي بالجريدة الرسمية للاتحاد.

**اللجنة التونسية للتحليل الماليّة**

